المصدرة للنفط. فقد اعطت شروط هذه الامتيازات كل السلطات لهذه الشركات لتقرير معدل التنقيب والاستغلال والتصدير والتسعير. وكما يقول عبد اللطيف الحمد: «ان بلادنا عاشت، فعلاً، لأعوام طويلة، على هامش العالم؛ أضعف كثيراً وأفقر كثيراً من أن تستطيع الاحتجاج ضد استيلاء المصالح الأجنبية على ثروتنا الوطنية، وضد الأسعار الرخيصة، وضد استنزاف احتياطياتنا وضد نهب أثمان صادراتنا، وضد عزل كل قطاع النفط عن الاقتصاد الوطني(١)».

(ب) أن الحالة المتخلفة لاقتصاديات الدول المصدرة للبترول، مضافا اليها الفقر في المهارات، والأساليب غير المرنة للغاية، في معالجة السلع الوطنية والخدمات الوطنية، حدت من قدرة هذه الدول على استغلال عائدات النفط بشكل مثمر وعلى دمج القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني.

لقد أدى هذان العائقان إلى استحالة تمكن الدول المصدرة للنفط من حماية مصالحها الوطنية، خلال أسرع مرحلة تحول في الطاقة من الفحم إلى البترول.

وقد راحت هذه الدول تراقب بيأس كيف ان ثمن برميل البترول، في العام ١٩٧٠ وهو دولار واحد و٩٨ سنتاً للبرميل، لم يكن يساوي، في قيمته الرسمية، ما كان عليه السعر في العام ١٩٥٠. لقد كانت حصة الحكومة من ثمن البرميل الواحد حوالي ٣٠ سنتاً في ١٩٥٠ وارتفعت الى نحو ٩٠ سنتاً في ١٩٧٠؛ علماً بأن الشركات كانت تحصل على أربعة اضعاف هذا الرقم ثمناً للبرميل الواحد. لقد كان الأعضاء العرب في الاوبك ينتجون مجتمعين، في العام ١٩٥٠، ما مقداره ١,٨ مليون برميل يومياً. ويتقاضون ثمن ذلك أقل من ٢٠٠ مليون دولار. وفي العام ١٩٧٠، أي بعد عشرة سنوات من قيام الاوبك، ارتفع مجمل انتاج العرب من النفط الى ١٤ مليون برميل يومياً (حوالي ٤٠٪ من مجمل ما ينتجه العالم غير الشيوعي). لكن مجمل العائدات كان اقل من ٥,٣ مليار دولار سنوياً.

إن حاجاتهم المالية اليائسة، اضافة الى سياسة النفط الرخيص المفروضة من قبل البلدان المستوردة للنفط، قد اضطرتهم إلى قبول المستويات العالية للانتاج على مر العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وكانت النتيجة الاعتماد الزائد على عائدات النفط، والاستنزاف السريع لاحتياطيات النفط والسجل الباهت للتنمية الاقتصادية؛ وذلك، من ناحية اولى، بسبب الأثر الذي تركه قطاع النفط، جزئياً، على الأشكال الأخرى من النشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، بسبب النقص الحاصل في المؤسسات الاقتصادية والبنية الاقتصادية.

وهكذا، ففي حين مكن التحول من الفحم الى النفط الدول الصناعية من الوصول إلى مستويات عليا في التنمية والتقدم التكنولوجي السريع، كان اثره على الدول المصدرة للنفط باعثاً على الاستياء، بل انه، بشكل عام، اعاق التطور الاقتصادي السليم. وحتى العام ١٩٧٣، كانت دول الاوبك قد ضخت ١١٩ مليار برميل نفط، أي أكثر من ربع مجمل ما هو معلن عن احتياطياتها، في مقابل القليل جداً من التقدم الاقتصادي(*).

---

* تقدر شركة اكسون ان الحفاظ على نسبة انتاج احتياطية ثابتة تحتاج الى ما بين ١٢ و١٨ مليار برميل سنوياً، في حين ان الاكتشافات الأخيرة برهنت انها لا تزيد عن ملياري برميل في السنة.